

تقرير

## قمة ما بعد الاتفاق النووي... لمواجهة إيران نتنياهو ولأوباما: مبادرات لتهدئة الضفة

وكان مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، روب مالي، قد أوضح، خلال حديث مع الصحافيين، أن أوباما يريد أن يسمع عن خطوات لتهدئة التوتر في القدس والضفة، وأنه بات مقتنعاً بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، خلال الفترة المتبقية من ولايته. مع ذلك، أضاف مالي أن أوباما يريد أن يسمع من نتنياهو عن خطوات من أجل منع حل الدولة الواحدة، وبحسب صحيفة «هارتس»، فإن التقارير التي قدمها مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية لوسائل الإعلام، تدل على تغيير في قالب نظرة الولايات المتحدة إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ذلك أنه للمرة الأولى بدأوا في البيت الأبيض ووزارة الخارجية في واشنطن القول، بشكل علني، إن الواقع في الضفة يتحول إلى أن يكون دولة واحدة لشعبين. وأما في ما يتعلق بموقف نتنياهو، الذي يؤكد فيه رفضه خيار الدولة الواحدة أو الثنائية القومية، فقد رأى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، جون كيربي، أن «السؤال الحقيقي: ما هي الخطوات العملية وأي سياسة هو على استعداد لاعتمادها من أجل منع هذه النتيجة».

إلى ذلك، نشرت «هارتس» مقتطفات من مقالين لوزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، ونظيره الألماني فرانك فولتير شتاينماير، بمناسبة انعقاد مؤتمر «إسرائيل للسلام». ومما ذكره فابيوس أن «من أقتنعوا أنفسهم وحاولوا إقناع الآخرين بأنه يمكن إدارة وضع دبلوماسي راجح، فشلوا في فهم الصورة والاتجاه السلبى الذي ترسمه تجاه إسرائيل». ورأى أن الاشتعال الأخير يجسد بشكل مأساوي هذا التوجه. وعبر فابيوس عن قلقه من تبلور واقع الدولة الواحدة التي تهدد طابع إسرائيل، وعن اقتناعه بأن الطريق الوحيد للسلام الدائم هو حل الدولتين. كذلك أكد أن حل الدولتين لا يزال العامل الحاسم في تحقيق التهدئة في المنطقة كلها. من جهته، ذكر شتاينماير أن قيام الدولة الفلسطينية هو السيناريو الوحيد الذي يمكنه ضمان أمن إسرائيل، ويمكن لحل دبلوماسي فقط أن يوقف سفك الدماء.

روني نوما، يعملان على بلورة هذه المبادرات التي تتضمن خفض مستوى الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة، عبر إزالة حواجز عسكرية وتسهيل حركة الفلسطينيين، وخطوات «لتحسين» الوضع الاقتصادي والمصادقة على مشاريع في مجال البنى التحتية والمصادقة على خريطة هيكلية فلسطينية في مناطق «ج» الخاضعة لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، وخطوات أخرى تجاه قطاع غزة. ومن الطبيعي أن لا تشمل هذه المبادرات إعلاناً بوقف الاستيطان. وكما ذكرت «هارتس»، من المتوقع أن لا يتحدث نتنياهو عن حل الدولتين، معتبراً أنه لا يوجد شريك للسلام في الجانب الفلسطيني.

**الإدارة الأميركية  
اقتنعت بأن حل  
الدولتين لن يتحقق  
خلال ولاية أوباما**



نحو مواجهة تعيد إنتاج انتفاضة واسعة تشمل الضفة الغربية ومناطق الـ 48. ضمن هذا الإطار، سيعمد نتنياهو، تنفيذاً لاستراتيجية مسبقة، إلى استبدال الحديث عن ضرورة حل الدولتين والخطوات العملية في هذا المسار، بالحديث عن «مبادرات نوابا حسنة» إسرائيلية، استناداً إلى مبدأ «إدارة الصراع» الذي يتبناه نتنياهو ويطبّقه عملياً، كبديل من «حل الصراع» الذي يفرض عليه القيام بانسحابات من الضفة الغربية.

وكان نتنياهو قد عقد جلسة للمجلس الوزاري المصغر، لمناقشة سفره إلى الولايات المتحدة، وطلب من الوزراء عرض أفكار للموضوعات التي سيترجمها أمام أوباما، وقدم أمامهم أسس الاحتياجات الأمنية التي سيرفضها على الرئيس الأميركي، كجزء من المفاوضات من أجل تطوير قدرات الجيش الإسرائيلي، في أعقاب الاتفاق النووي مع إيران. ولفت نتنياهو الانتباه أيضاً إلى أنه يرغب في الذهاب إلى واشنطن وبيده حزمة من الخطوات التي تبني الثقة مع الفلسطينيين، وتتضمن خطوات ميدانية لتحسين واستقرار الوضع في الضفة.

على هذه الخلفية، أكد مستشار الأمن القومي لنتنياهو، يوسي كوهين، خلال لقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي لدى إسرائيل، يوم الإثنين الماضي، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يطرح أمام أوباما رزمة «مبادرة نية حسنة» تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نقلت صحيفة «هارتس». وأضافت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين حكوميين إسرائيليين رفيعي المستوى، أن كوهين تحدث مع مستشارة الأمن القومي الأميركي، سوزان رايس، بشأن هذه المبادرات، لكنه لم يعرض تفاصيلها. وأوضح أنه لم يتخذ قراراً نهائياً بشأنها، بسبب معارضة بعض الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر، من ضمنهم وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت. وبخصوص الجهة التي تقف وراء هذه الخطوة، ذكرت «هارتس» أن منسقى أعمال الحكومة يوآف مردخاي، وقائد الجبهة الوسطى للجيش الإسرائيلي

تأتي الزيارة الأولى لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى واشنطن، بعد الاتفاق النووي، لتحديد عدد من النقاط في العلاقة بين الطرفين، خصوصاً أنها تتبع مرحلة من الانتقادات المتبادلة بسبب قضايا عدة منها الاتفاق النووي وأيضا الصراع العربي - الإسرائيلي

علي حيدر

مما يميز زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للولايات المتحدة عما سبقها من زيارات، هو أنها الأولى بعد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «1+5»، وبعد مرحلة من التجاذبات والانتقادات المتبادلة على خلفية الموقف من هذا الاتفاق. ويأتي اللقاء بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ونتنياهو توجيهاً لسلسلة من اللقاءات والاتصالات المعلنة وغير المعلنة، التي تتعلق بمرحلة ما بعد الاتفاق، ومحطة تأسيسية للتنسيق الأميركي - الإسرائيلي، في مواجهة مفاعيل الاتفاق النووي والمستجدات التي تشهدها سوريا والمنطقة. وهو ما يفسر تزخيم الحديث عن الدعم الأميركي لإسرائيل، خلال العقد المقبل، وضرورة رفعه إلى مستويات غير مسبقة، بمعدل خمسة مليارات دولار كل سنة، بحسب ما تمّ تسريبه في الأيام الماضية.

مع ذلك، يبقى المسار الفلسطيني حاضراً، بشكل أو بآخر، ولكن ليس كقضية تستوجب حلاً فورياً، فيما يبدو أن الإدارة الأميركية اقتنعت بأن أمراً كهذا لن يتحقق، على الأقل في ظل إدارة أوباما، وإنما كقضية فرضت نفسها بعد الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة التي استدرجت تدخلاً دولياً، ورفعت مستوى القلق في عواصم القرار الدولي من تدحرج التطورات



تعينهم وليست جزءاً من أرضهم وليس سكانها جنوبيين». وكانت مديرية جن تتع محافظة النيصاء قبل الوحدة، أما مديرية دمت وقعطبة، فكانتا تتبعان محافظة إب قبل ضم المديرية الثلاث إلى محافظة الضالع، أما مديرية المقاطرة والقيظة فكانتا تتبعان محافظة تعز، قبل أن تضاف إلى لحج. وبحسب المصدر، فإن التقدم في تلك المناطق لا يعني أبداً التقدم باتجاه الجنوب من منظور الجنوبيين الانفصالي. ويعتقد المصدر أن «الإصلاح» وهادي يدركان أبعاد هذه الجزئية ومدى تأثيرها على وجودهما داخل الجنوب بكونهما بنظر الجنوبيين جزءاً من نظام صنعاء الذي شقّ حرب 1994 وسيطر على الجنوب بالقوة. وكشف المصدر أن اجتماعاً عقده محافظ عدن المعين من قبل هادي قبل أسبوع مع قيادات جنوبية، طرح خلاله عليهم مسألة تقدم الجيش و«الجان» في دمت ومريس وقعطبة وجين التابعة للضالع إدارياً على اعتبار أنها تستهدف الجنوب، داعياً إياهم إلى المواجهة لمنع السيطرة عليها. وأكد المصدر أن القيادات الجنوبية «ردت على المحافظ بأن هذه المناطق وغيرها مما تم ضمها بعد الوحدة مناطق لا تعينهم وليست جزءاً من الجنوب».

المغرب

## محمد السادس يتهم قادة البوليساريو بـ«الشراء الفاحش»

من اليوروهات التي تقدم كمساعدات إنسانية وتجاوز 60 مليون يورو سنوياً، دون احتساب الملايين المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الدعائية والقومية للانفصاليين؟». وأضاف «كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات وحسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأميركا اللاتينية؟». من جهة أخرى، أعلن خلال المناسبة نفسها عن مجموعة من المشاريع مثل «المشروع الكبير لتحلية مياه البحر في الداخلة» (أقصى جنوب الصحراء) وإقامة وحدات ومناطق صناعية في العيون والمرسى وبوجدور». إضافة إلى مشاريع في مجال البنى التحتية، كذلك دعا الحكومة الى التفكير في إقامة محور للنقل الجوي انطلاقاً من الصحراء الغربية.

(أ ف ب)

على أقصى تقدير، أي (عدد) حي متوسط في الجزائر العاصمة؟». ورأى أن ذلك يعني أن الجزائر «لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم طوال أربعين سنة حوالي ستة آلاف سكن يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنوياً»، متسائلاً: «لماذا تقبل الجزائر التي صرفت المليارات في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك سكان تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية؟». وفي السياق ذاته، أكد محمد السادس «مواصلة استثمار عائدات الثروات الطبيعية لفائدة سكان المنطقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم»، لافتاً إلى «حرصه على تمكين أبناء الصحراء من الوسائل اللازمة لتدبير شؤونهم وإبراز قدراتهم في النهوض بتنمية المنطقة». وتساءل الملك عن مصير المساعدات الإنسانية للصحراء الغربية. وقال: «أين ذهبت مئات الملايين

وجه ملك المغرب محمد السادس، أول من أمس، انتقادات لاذعة للجزائر على خلفية قضية الصحراء الغربية، مؤكداً في الوقت نفسه استثمار عائدات هذه المنطقة لمصلحة سكانها، بخلاف الاتهامات التي توجه للمغرب في هذا الخصوص. وخلال إحياء الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء (1975) حين لجى 350 ألف مغربي نداء الملك السابق حسن الثاني إلى الصحراء الغربية «لإستعادة الأقاليم الصحراوية» من المستعمر الإسباني، اتهم ملك المغرب من مدينة العيون، في الصحراء الغربية، الجزائر بـ«ترك سكان مخيمات تندوف للاجئين الصحراويين في وضعية مأساوية ولاإنسانية». وتساءل: «لماذا لم تقم الجزائر بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفاً

جوهرياً بشأن التوافق على تفاصيل الإعداد له. وكانت عودة الوفدين من مسقط نهاية الاسبوع الماضي قد أثار تحقيقات بأنها مؤشر إلى فشل في التوصل إلى صيغة تؤدي إلى انعقاد «جنيف 2» في موعده، ولا سيما أن عودة الوفدين جاءت عقب رسالة شديدة الهمجة وجهتها حركة «أنصار الله» للمبعوث الدولي قبل أسبوعين، هددت فيها بإيقاف التعاون معه، وفيما لم يصدر أي توضيح رسمي من جانب وفد «أنصار الله»، أو وفد «المؤتمر الشعبي العام» بشأن هذه التساؤلات، أكد المصدر أن الاتصال مع ولد الشيخ لا يزال جارياً، وأن الوفدين قد يعودان إلى مسقط نهاية الاسبوع الجاري، من دون أن يحدد المصدر ما إذا كان ثمة سقف للمشاركة في «جنيف 2» قد جرى التوصل اليه خلال فترة التشاور في صنعاء.